

المغرب يدعم العقارات الاجتماعية لتقليص الفجوة السكنية

خطة حكومية تستهدف تأمين السكن اللائق وضمان العدالة المجالية

تطرح الفجوة السكنية تحديات مضاعفة أمام المغرب، حيث تعاني العديد من الأسر من انعدام السكن اللائق في ظل وضعيتها الاقتصادية الهشة، ما دفع الحكومة إلى ضبط خطة لضمان العدالة المجالية وتأمين وصول السكن الاجتماعي إلى محدودي الدخل وردم التفاوت الطبقي.

وأكد كانوني أن المجموعة تطمح إلى ترسيخ مكانتها كشركة نموذجية في المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال المساهمة الفعالة في دعم نموذج جديد للتنمية وإعاش الاقتصاد الوطني.

وتابع أن هذا النقص يتطلب إقرار العدالة المجالية لضمان وصول السكن الاجتماعي، وذلك عن طريق استمرار الدعم الحكومي على صعيد مختلف مناطق المملكة.

وأجمع خبراء العقارات على أهمية الشراكة وحشد جهود كافة الفاعلين في القطاع لإزالة العقبات وإعطاء دينامية جديدة لإنتاج السكن الاجتماعي بالقدر الكافي وبالجودة المطلوبة مع الوضع في الاعتبار القدرات المالية للفئات الاجتماعية المستهدفة والجودة المنتظرة من طرفها.

ويخصوص السكن منخفض التكلفة أكدت بوشارب، أنه تم إنجاز 28 ألف وحدة على المستوى الوطني منذ بداية هذا البرنامج، 56 في المئة منها توجد بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، فيما تم إنجاز حوالي 500 ألف وحدة من السكن الاجتماعي على المستوى الوطني، منها 37 ألف وحدة سكنية توجد على مستوى عمالة -الصحيرات.

وتم تخصيص السكن منخفض التكلفة للعائلات التي لا يتجاوز دخلها الإجمالي الحد الأدنى للأجور، شريطة أن يتم استغلالها كسكن رئيسي للمستفيدين. كما يمكن للذين يقطنون في دور الصفيح والمناطق غير المناسبة للعيش الكريم الاستفادة من الشقق التي تبلغ تكلفتها 140 ألف دولار والتي تتراوح مساحتها ما بين 50 و60 مترا مربعا.

ولتشجيع المطورين على الاستثمار في القطاع العقاري الهادف إلى تحسين أوضاع العيش لفائدة محدودي الدخل،

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - ركزت الحكومة المغربية جهودها على تشجيع السكن الاجتماعي لتخفيف الأعباء على محدودي الدخل والطبقات الهشة، وذلك من خلال تفعيل برنامج حكومي يهدف إلى تقليص الفجوة السكنية وفق مقاربة تضمن العدالة المجالية.

وتهدف الخطة الحكومية إلى تقليص الفجوة السكنية إلى 200 ألف وحدة من خلال اعتماد مقاربة مندمجة -تشاركية وتعاقدية وتشارورية بين إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والقطاعات المعنية.

نزهة بوشارب
الفجوة السكنية
قلصناها من 1.2 مليون
وحدة إلى 380 ألفا فقط

بدر كانوني
جهود حثيثة بذلناها
للقضاء على السكن
غير اللائق

وأشارت نزهة بوشارب، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، إلى أنه "تم في هذا الإطار التنسيق مع وزارة الداخلية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، مما مكن من تقليص معدل الفجوة السكنية حاليا من 1.2 مليون إلى حوالي 380 ألف وحدة".

وأشار بدر كانوني، رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة العمران العقارية (حكومية)، إلى أن المجموعة بذلت جهودا حثيثة في مجال القضاء على السكن غير اللائق، وإيجاد مساكن للأسر محدودة الدخل والنهوض بالسكن الاجتماعي وتقليص الفجوة في السكن.



من هنا تصنع الطبقة

أمر ضروري خلال الفترة المقبلة ولا يكون ذلك إلا عبر الاستثمار في البنى والتجهيزات العمومية وتحريك قطاع بناء المساكن، وهذا لا يتطلب بالضرورة تمويلات إضافية بل إجراءات تحفيزية ترفع تدفقات الاستثمارات الخاصة نحو هذا القطاع.

ولتحقيق الحاجة إلى وضع سكن ميسر للجمع ويضمن ظروفًا معيشية مناسبة للأسر، مثلما ترى الحكومة، أوصى المجلس الأعلى للحسابات الحكومة في آخر تقرير صادر عنه في توجيه الوزارة المكلفة بقطاع الإسكان، بتحسين الأداء ومعالجة بعض النواقص التي تحول دون التحكم الجيد في البرامج العمومية، خاصة تلك المتعلقة بمحاربة السكن غير اللائق.

وأهدافه الاستمرار في تقليص هذا الفجوة إلى 200 ألف وحدة سكنية في أفق سنة 2021، من خلال إعداد 160 ألف وحدة سنويا. ونظرا لارتباط توفير السكن الاجتماعي بحركة قطاع البناء، فقد أظهرت الأرقام النهائية لسنة 2020 أن هذا القطاع تأثر كثيرا بجائحة كورونا وتراجع بما يناهز 10.1 في المئة مثلما يبدو ذلك من حجم استهلاك الإسمنت. ولم يسجل القطاع مثل هذا التراجع خلال الثلاثين سنة الأخيرة رغم مختلف الأزمات التي مر بها، ويتوقع أن يكون هذا القطاع قد فقد ما يناهز 1.6 مليار دولار من الاستثمارات و50 ألف وظيفة. وأكد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة، أن إعادة الحيوية لقطاع البناء

وضعتها الوزارة المعنية تهدف إلى لضمان الانتقال نحو نموذج المدينة المستدامة والجامعة، لإسيما تحسين ظروف السكن للأسر ضعيفة الدخل وتخفيف الفجوة المرتبطة بالسكن وتحسين الولوج إلى خدمات القرب أو اعتماد مقاربات الاستدامة في مشاريع الإسكان.

وأكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، بخصوص العمل الذي تقوم به الحكومة في مجال تعميم السكن اللائق، أن السياسات العمومية المنتهجة في مجال السكن مكنت من تقليص الفجوة السكنية من 1.240 مليون وحدة سكنية عام 2002 إلى نحو 400 ألف وحدة سكنية خلال العام 2017. وجعل البرنامج الحكومي من بين

يستفيد المستثمرون والمغتربون العقاريون من إعفاءات في ما يخص ضريبة الشركات وضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم التسجيل.

ولاحظ المجلس الأعلى للحسابات بخصوص المحور المتعلق بنجاعة آليات إنتاج السكن الاجتماعي، تعبئة كبيرة للقطاعات العمومية لصالح السكن مقابل الكهرباء وتحلية المياه مملوكة بنسبة 40 الاجتماعي. كما لاحظ أيضا محدودية استغلال الوعاء العقاري المعيا والنقص الالفة في التدبير والتتبع ومراقبة عمليات السكن الاجتماعي.

وقال عبدالواحد فكرت، الخبير في التنمية المستدامة والمدير العام لشركة إنكترال إيفاييس، إن البرامج التي

السعودية تعلق خطط تمويل توسعة مطار الرياض

خيرت السعودية تعليق خطط تمويل توسعة مطار الرياض، في خطوة يصرى خبراء أنها نتيجة طبيعية للوضع الاقتصادي المازوم في ظل ضغوط فايروس كورونا، ما دفع الحكومة إلى إعادة ترتيب الأولويات وتجنب اقتراض جديد.

وتوسعة المطار بالعاصمة جزء من هدف المملكة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

وقالت ثلاثة مصادر مصرفية إن الشركة الآن تعلق العملية. وقال أحد المصادر الذي تحدث بشريطة عدم نشر اسمه إن المسألة غير معلنة "في هذه المرحلة، ألغى الأمر في هذه البيئة، اعتقد أنهم قرروا أنه ليس من المنطقي بالضرورة اقتراض المال لتوسعة المطار حاليا".

الرياض - قالت مصادر إن السعودية علقت خطط تمويل بقيمة يحتمل أن تكون بالمليارات من الدولارات لتوسعة مطار الرياض، في مؤشر على أن المملكة تعيد تقييم الأولويات الإستراتيجية بعد أزمة فايروس كورونا. أجرت شركة مطارات الرياض، التي تدير وتشغل مطار الملك خالد الدولي في العاصمة، اتصالات مع بنوك في العام الماضي لطلب مقترحات تمويل للتوسعة المزمعة للمطار، والتي قالت مصادر إنها ستكون بعدة مليارات من الدولارات.



توسيع المطار مؤجل

اتفاق سوداني أمريكي على تطوير التكنولوجيا الزراعية

للشباب والاستفادة من طاقاتهم الكامنة. ومن جانبه أشاد كيب توم بإمكانيات السودان في مجال الزراعة، وقال "يمكن للسودان أن يكون الضوء الساطع عبر أفريقيا والشرق الأوسط، وذلك بما يمتلكه من موارد طبيعية ضخمة إضافة إلى الموارد البشرية".

هبة محمد علي أحمد
الحكومة تعمل على تحديث قطاع الزراعة تكنولوجيا

وأكد أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانب السودان حتى يتحقق ذلك. وأبان أن هناك وفدا مكونا من رؤساء عشر شركات زراعية عظمى سوف يصل إلى السودان خلال الفترة القادمة، وقد تأخر وصوله بسبب جائحة كورونا.

ورغم أن البلاد تمتلك ثروات طبيعية هائلة لم تتمكن كل الحكومات التي تقلدت السلطة منذ الاستقلال عن المملكة المتحدة في 1963 من استغلالها على النحو الذي يحقق قفزات سنوية في الناتج المحلي الإجمالي ويعود بالنفع على السكان.

ولدى السودان مقومات حيوانية تعد الأكبر في المنطقة العربية، بواقع 102 مليون رأس من الماشية، تتحرك في مراعي طبيعية، تقدر مساحتها بنحو 118 مليون فدان، فضلا عن معدل أمطار سنوي يزيد عن 400 مليار متر مكعب.

الخرطوم - اتفقت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان مع الولايات المتحدة على توطيد التعاون بين البلدين في مجال الزراعة وتطويره عبر التقنيات الأمريكية الحديثة.

وسيتم تنفيذ الاتفاق بالتعاون مع الجامعات الأمريكية الكبرى، وذلك بفتح آفاق جديدة، لإسيما الاستثمار الزراعي الخاص بالقيمة المضافة وقطاع تكنولوجيا الري للمساعدة على تنمية وتطوير القطاع الزراعي السوداني. وجاء هذا الإعلان خلال اجتماع هبة محمد علي أحمد، وزيرة المالية والتخطيط الاقتصادي المكلفة، في مكتبها الثلاثاء بالسفير كيب توم المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما بحضور أمين صالح يس وكيل التخطيط المكلف والسفير براين شوكان القائم بالأعمال الأمريكي لدى السودان وهلين بتاكي مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وأكدت هبة محمد علي أحمد أن "الحكومة الانتقالية تعمل على تطوير قطاع الزراعة الذي يمثل السلسلة الفكرية للاقتصاد السوداني ونقطة الارتكاز في نهضة السودان".

وأوضحت الوزيرة أن "هذا الأمر مشروط بأن يتم تطويره عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة التي سوف تحدث طفرة حقيقية في الكميات والجودة النوعية". وأشارت المتحدثه إلى أن تحديث هذا القطاع يساهم في توفير فرص عمل

بقيمة خمسة مليارات دولار مع شركة "إير بروكاتس" الأمريكية العالمية الرائدة في مجال الغازات الصناعية وشركة "أخوا باور" السعودية، وهي مطور ومستثمر ومشغل لمجموعة من محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه مملوكة بنسبة 40 في المئة لصندوق الاستثمارات السيادي السعودي، من أجل تطوير مشروع للطاقة المتجددة.

وواجه الاقتصاد السعودي تحديات غير مسبقة جراء انهيار أسعار النفط، حيث تقلصت المداخل وضعف الميزان التجاري، ما تسبب في تراجع التصنيف الائتماني في ظل محاولات الرياض ترتيب الإنفاق وتنويع مصادر التمويل عبر زيادة ضريبة القيمة المضافة.

تأجيل المشروع يعكس إعطاء الأولوية للمشروعات على أساس احتياجات الميزانية

وفي وقت سابق عدلت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية النظرة المستقبلية للسعودية إلى سلبية، وعزت ذلك إلى تدهور الأوضاع المالية، لكنها أبت التصنيف عند "إ". وفي الربع الأول من العام الماضي سجل اقتصاد السعودية انكماشًا بنسبة واحد في المئة نتيجة التأثير الجزئي لانهيار أسعار النفط وجائحة كورونا، وفي مارس تفاقم الانكماش.

وقال مصدر ثان "تم تعليق الأمر وتأجيله. إنهم يعطون الأولوية للمشروعات على أساس احتياجات الميزانية".

ولم ترد الحكومة السعودية حتى الآن على طلب للتعقيب. وعلقت السعودية الرحلات الجوية الدولية في أعقاب تفشي فايروس كورونا الذي أضر بشدة بصناعة الطيران حول العالم.

وبدأت المملكة الاستعدادات في 2017 لبيع حصة أقلية في مطار الرياض، ثاني أكبر مطار في البلاد. وقالت مصادر لرويترز في 2018 إن تلك الخطط جرى تعليقها أيضا.

وشهدت المملكة، أكبر مصدر للنفط في العالم، انكماشًا حادًا في اقتصادها العام الماضي بسبب تأثير انخفاض عائدات النفط وأزمة فايروس كورونا. وتخطط لخفض الإنفاق الحكومي هذا العام بنحو سبعة في المئة في مواجهة عجز مالي متسع.

وفي غضون ذلك، أعلنت البلاد هذا الأسبوع عن خطط بقيمة مئات المليارات من الدولارات لبناء مدينة خالية من انبعاثات الكربون في نيوم، وهو مشروع يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. ويقام المنسروع على مساحة 26500 كيلومتر مربع على البحر الأحمر، ومن المقرر الانتهاء منه في عام 2025.

وصندوق الاستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادي السعودي، هو المستثمر الأساسي في نيوم. ووقعت نيوم في ذروة أزمة انهيار أسعار النفط خلال يوليو 2019 اتفاقية